السلام وأثره على التنمية الاقتصادية في محليتي شندي والمتمة

محمد زروق محمد **إبراهيم**
كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال – جامعة شندي

مستخلص

يهدف البحث إلى التعريف بمفهوم السلام والأسباب التي تؤدي الى زعزعة الاستقرار، وعلى الرغم من تطور الوعي بأهمية السلام كمبدأ للتنمية إلا أن الواقع يشير بوضوح الى تزايد ملحوظ للصراعات والعنف وتتمثل مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيس: ما هو السلام الذي يحقق رفاهية المجتمع؟، ويفترض البحث أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلام والاستقرار السياسي والأمني وجودة الخدمات واستدامة التنمية، واعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي ودراسة الحالة، وتوصل البحث الى نتائج أهمها أن جودة الخدمات واستدامة التنمية تعتمد على الاستقرار، ويوصي بضرورة استحداث وسائل علمية ترسخ السلام، وترشد التنمية.

كلمات مفتاحية: السلام، التنمية الاقتصادية، شندي، المتمة

Abstract

The research aims to define the concept of peace and the causes that lead to instability. Despite the development of awareness of the importance of peace as a principle of development, the reality clearly indicates a noticeable increase in conflicts and violence. The research problem is to answer the main question: What is peace that achieves the Economic development of society? The research indicated that there is a statistically significant relationship between peace, political and security stability, quality of services, and sustainable development. The research relied on the descriptive approach, the analytical approach, and the case study. The research reached the most important results, the most important of which is that the quality of services and the sustainability of development depend on stability, and recommends the need to develop scientific means that consolidate peace, and guide development.

Keywords: peace, Economic development, Shendi, Matma

مقدمة

إن الاهتمام بالسلام والسعي نحوه قديم قدم الإنسان نفسه، ولما عانته البشرية من حروب وصراعات وعنف وارهاب أصبح للسلام مفهوماً وأبعاداً عديدة تتعدى مفهوم أن يعيش العالم بلا حروب وصراعات، ويقع على المعنين مهمة صعبة وهي بناء السلام الاجتماعي ونشر ثقافته حتى تنعم الدول بالاستقرار والتنمية المستدامة التي يصعب أن تتحقق في غياب السلام، ويتناول البحث التعريف بمفهوم السلام وأهميته واستراتيجيات التنمية، وقياس أثر السلام على التنمية الاقتصادية في المستوى المحلي بإجراء دراسة ميدانية على محليتي شندي والمتمة بولاية نهر النيل.

مشكلة البحث: على الرغم من تطور الوعي بوحدة المصير الإنساني وبأهمية السلم كمبدأ للتنمية والرخاء إلا أن واقعنا يشير الي تزايداً ملحوظاً للصراعات والعنف بجميع أشكاله وتتمثل مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيس: ما هو السلام الذي يحقق رفاهية المجتمع؟، وتتفرع منه مجموعة من الأسئلة، هل يعني السلام غياب الحرب؟ هل يحقق السلام التنمية المستدامة؟ ما دور المجتمع والمؤسسات في نشر ثقافة السلام؟

أهمية البحث: أهمية البحث من أهمية توفير نظاماً للمجتمع سلمياً ومستقراً يحقق التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث: يهدف البحث الي:

١. التعريف بمفهوم السلام وتسليط الضوء على الأسباب التي تزعزع الأمن والاستقرار.
٢. ابراز دور السلام في التنمية الاقتصادية للمجتمع
٣. بيان عقبات وعوائق التنمية الاقتصادية وتوضيح استراتيجيات التغلب عليها.

فروض البحث: يفترض البحث الآتي:

١. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار السياسي وجودة الخدمات.
٢. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلام والتنمية الاقتصادية.
٣. هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار الأمني واستدامة التنمية.

منهج البحث: يعتمد البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج الاحصائي ومنهج دراسة الحالة.

مصادر جمع المعلومات: المصادر الأولية: الاستبانة، المصادر الثانوية: الكتب والرسائل العلمية والمواقع الإلكترونية.

حدود البحث: الحدود المكانية: السودان ولاية نهر النيل محليتي شندي والمتمة، الحدود الزمانية: ٢٠٢١م

الهيكل

أولاً: الإطار المنهجي للدراسة

ثانياً: الإطار النظري

ثالثاً: الدراسة الميدانية: السلام وأثره على التنمية الاقتصادية في محليتي شندي والمتمة

الخـاتمة: أولاً: النتائج، ثانياً: التوصيات

قائمة المصادر والمراجع

ثانياً: الإطار النظري

(١) تعريف ومفهوم السلام:

السلام لغة: السلم بفتح السين وكسرها مأخوذة من (س ل م) التي تدل على الصحة والعافية في كل ما اشتق منها، قال (ابن فارس)، ومن هذا الباب السلم بمعنى الصلح، وهو يذكر ويؤنث(جيهان،١٩٦٥م، ص٨٠)، وقال (الراغب): السلم والسلامة، التعدي من الآفات الظاهرة والباطنة، والسّلام والسّلم، الصلح، وقال (ابن منظور)، من معاني السّلم، الاستسلام والتسّالم، التصالح والمسالمة والمصالحة، والسلم من الاستسلام والانقياد وهذا الصلح، ومنه كتابه صلى الله عليه وسلم بين قريش والأنصار، وإن سلم المؤمنين واحد لا يسالم مؤمن دون مؤمن، أي لا يصالح واحد دون أصحابه، وإنما يقع الصلح بينهم وبين عدوهم باجتماع ملئهم أي مجموعهم على ذلك، ومنه القلب السليم كما جاء في قوله تعالى (يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم) فهو كل عبد سلم من الغش والحقد والحسد وسلم قلبه عن إرادة الشّر، وجوارحه عن الآثام والمحظورات، وسلم عقله من أسر الشهوة والغضب فهو الذي يأتي الله تعالى بقلب سليم(أبو عبد الله، ١٩٨٧م، ص١٣)، قال الكفويّ: السّلم

بالكسر والسكون ضد الحرب، وهو أيضا الإسلام، والسلم بمعنى الصلح بفتح وكسر، قال تعالى (وإن جنحوا للسلم فأجنح لها وتوكل على الله) (سورة الأنفال – الآية ٦١).

في الاصطلاح: له معان عدة، فيأتي السلام بمعنى سلامة الإنسان من أذى الغير وظلمه وعدوانه، ويأتي بمعنى الصلح بعد الحرب وانتهاء العداوة، ويأتي بمعنى المهادنة أي عدم الحرب بين المتخاصمين وإن ظلت العداوة بينهما باقية مستمرة، فهي حالة وقف القتال دون إنهاء العداوة (المعجم الوسيط، ٢٠٠٤، ص٢٣١.). وهو حالة من الاستقرار والاطمئنان يعيشه المجتمع والأفراد ويتمتع فيه الفرد بكافة حقوقه ويمارس واجباته والتزاماته دون ضغط وإكراه (نضرة النعيم في مكارم الأخلاق الرسول الكريم (٢٢ ٧٢ /٦)).

السلام في فلسفة الإسلام: سليم وهو السّلام من العباد، أما السّلام المطلق الحق فهو الله عز وجل وحده.

مفهوم السلام في التشريع الدولي: بدأ هذا المفهوم يتبلور مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة (بطرس غالي)، الصادر عام ١٩٩٢م المعروف بخطة السلام والتي قدم فيها رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شامل متكامل لإرساء السلام والأمن الدوليين (زيادة الصمادي، ٢٠٠٥، ص ١٣).

مفهوم السلام الاجتماعي: السلام هو غياب الخلاف والعنف والحرب، وفي العلاقات الدولية فإنه يعني غياب الحرب، وغياب كل ما له علاقة بالعنف مثل الجرائم المنظمة، أو النزاعات (أبو العلام، ٢٠٠٥م، ص٩)، ومن مفاهيم السلام أنه الاتفاق والهدوء، ووفقاً لهذا المفهوم فإن السلام يعني صفات إيجابية مطلوبة في ذاتها مثل الحاجة للتوصل إلى اتفاق والرغبة في تحقيق الانسجام في العلاقات، فهو حالة (الاستقرار والهدوء) أكثر من كونه غياب لحاله مرفوضة (العنف، الحرب).

أهمية السلام: له قيم عديدة وأهمية كبيرة للفرد والمجتمع، فنشأت منظمة الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على السلم والسلام وساهمت من خلال المعاهدات للمحافظة عليه في كل الأوقات، ليكتسب الإنسان طمأنينة النفس وتتفتح أمامه الإمكانات ويستفيد من قدرته العقلية بطريقة مجدية تحقق التطور البشري (أبو العلام، ٢٠٠٥م، ص٣). إن أهمية السلام للشعوب هي توفير الاستقرار والوئام والنمو حيث يوفر السلام للمجتمع نظاماً سلمياً

ومستقراً وهو شرطاً ضرورياً لاستمرار البشرية وتطورها، ولا تتحقق التنمية الاقتصادية للأمم إلا بتمكين الأفراد من الإبداع في شتى المجالات (نافع، ٢٠٢٠)، ص٢٧).

ثقافة السلام: ارتبطت كلمتي ثقافة وسلام للمرة الأولي في اجتماع اليونسكو عام ١٩٨٩م، واصبحت ثقافة السلام برنامجاً متكاملاً للمنظمة ينبذ الضعف في تنشئة الأطفال ويتبني مفاهيم التعايش السلمي في التربية والتعليم ويضع تحديات العولمة في الاعتبار، ويرعى مفهوماً شاملاً لثقافة السلام يدعم نشر أجواء التسامح والوحدة بدءاً من الأسرة واحترام الوطنية والاثنية والقيم والأديان والمحبة والتسامح والصبر، وكذلك يدعم تشريع قوانين رادعة وعادلة، ويشجع تنمية مستدامة تحقق السلام.

ثقافة السلام في التشريع الدولي: عرفت الأمم المتحدة ثقافة السلام بأنها مجموعة القيم والتقاليد وأنماط السلوك وأساليب الحياة التي تستند إلي احترام الحياة وجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها ومبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، والالتزام بتسوية الصراعات بالوسائل السلمية وإنهاء العنف وبذل الجهد للوفاء بالاحتياجات الإنمائية والبيئية وتعزيز الحق في التنمية والمساواة في الحقوق والفرص بين الرجل والمرأة والاعتراف بحق الجميع في حرية التعبير والحصول على المعلومات والتمسك بمبادئ الحرية والديمقراطية والتسامح والتعددية والحوار والتفاهم على مستويات المجتمع كافة وفيما بين الأمم(المشيشي، ، ب ت، ص٨).

نشأة وتطور مفهوم السلام: تطور مفهوم السلام حديثاً عقب الحربين العالمتين حيث عُرف بأنه غياب الحرب, كما عُرف بأنه غياب العنف وحلول العدالة, وعُرف بأنه محصلة التفاعل بين النظام المدني والعدالة الاجتماعية (القاسم والصادق،٢٠١٤، ص١٥-٢٠)، وبدأ عام ١٩٦٠م إعطاء وجهة نظر جديدة لتعريف السلام فقد أستدرك أن السلام كذلك يعني القضاء على جميع أوجه الظلم مثل الفقر وانتهاكات حقوق الإنسان التي تولد الغضب والتوتر داخل العالم وتؤدي إلى الصراع والحرب، وتطور مفهومه ليعبر عن حالة يخلو فيها العالم من الحروب والنزاعات، الى حالة من الأمن والاستقرار تسود العالم وتنتج التطور(بودون، ٢٠٠٧م، ص٦٧)، ومر مفهوم السلام بمراحل متعددة تمثلت في السلام باعتباره ممارسة وسلوك في ظل غياب الحرب، ومرحلة ركز على السلام باعتباره توازناً للقوى في إطار للنظام الدولي، ومرحلة التأكيد على كل من السلام السلبي والإيجابي

(أي الحيلولة دون نشوب الحرب) والسلام الإيجابي (منع العنف داخل المجتمع)، ومرحلة ساد فيها مفهوم نسوي للسلام (العنف ضد المرأة)، ومرحلة التركيز على فكرة السلام مع البيئة، ومرحلة السلام الداخلي للإنسان لارتباطه بالسلام على المستوي الكلي، واخيراً مرحلة التركيز على حقوق الإنسان من الانتهاكات والعنف الموجه ضد الأطفال والمعاقين والفئات الضعيفة. وأصبح السلام ينصب في دلالات التنمية الشاملة، وتأسست أول بعثة للأمم المتحدة لحفظ السلام في عام ١٩٤٨م، وتطورت أهداف حفظ السلام للأمم المتحدة لتلبية مطالب الصراعات المختلفة فكانت هنالك (٦٩) عملية لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم (القاسم والصادق،٢٠١٤، ص٨).

دراسات السلام والصراع: تقع في دائرة العلوم الاجتماعية، وهي محاور من تخصصات تهدف إلي منع النزاعات ومنع تصعيدها وحلها بالوسائل السليمة وتشمل (الفلسفة والعلوم السياسية والجغرافيا والاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع والعلاقات الدولية والتاريخ) ومجموعة من المجالات الأخرى، وتعد دراسات السلام والصراع نشاطاً تربوياً وبحثياً حيث ينقل المعلمون المعرفة إلى الطلاب، وينتج الباحثون معرفة جديدة حول مصادر الصراع، وجذبت دراسات السلام اهتمام الأكاديميون والطلاب في جامعات العالم، وكانت الحرب العالمية الأولي نقطة تحول في مواقف الغرب تجاه الحرب حيث اقترحت (مبادئ ويلسون) في مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩م لتقرير مستقبل أوربا(عبد الغفار، ،٢٠٠٣م، ص٢٢), وشملت المبادئ تقسيم الإمبراطوريات الأوربية إلي دول قومية وتأسيس عصبة الأمم (حاوي، ٢٠٠٧م، ص١٥)، وتم تأسيس أول مقعد في العلاقات الدولية في جامعة (إبيرستويث) في ويلز عام ١٩١٩م والذي كان له دور في قضية السلام، وفي أوربا أنشاء الحلفاء عام ١٩٤٣م هيئة مخصصة لإعادة وتنسيق أعمال الإغاثة، كانت هي أساس لعدد من التطورات لظهور دراسات السلام والنزاعات كتخصص أكاديمي. وبعد الحرب العالمية الثانية تم تأسيس منظمة الأمم المتحدة والتي كانت حافزاً إضافياً لظهور مناهج لدراسات السلام والصراع، وتم تصميم برنامج أكاديمي للطلاب الجامعيين لدراسات السلام في الولايات المتحدة في جامعة (إنديانا) عام ١٩٤٨م، كما أسهم الأكاديميون بدراسات ومناقشات حول قضايا متعلقة بالعنف السياسي والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، ونوقشت

البرامج المتعلقة بالسلام الإيجابي علي نطاق واسع وتوجهت مناهج دراسات السلام في الولايات المتحدة من الدراسة حول السلام السلبي ووقف العنف إلي السلام الإيجابي والظروف التي تقضي علي أسباب العنف عبر(٤٠٠) برنامج لتدريس وبحث دراسات السلام والصراع في جامعات ومراكز بحثية حول العالم(حاوي، ٢٠٠٧م، ص١٣،١٢).

أركان السلام: تتمثل في الإدارة السلمية للتعددية (محمد، ٢٠١٠ م، ص٢٢-٢٤)، والاحتكام إلى القانون وتوفير مؤسسات للعدالة ميسورة ومكفولة للجميع، وتنفذ الأحكام الصادرة عنها، ومن أركان السلام الحكم الرشيد (محمد، ٢٠١٠ م، ص٥٤) برفع مستوي النزاهة وحرية التعبير وتداول المعلومات، وتمكين الأفراد على تطوير الحياة التي يرغبونها (الصراف، ١٩٩٥م، ص٣٢)، ومن أركان السلام العدالة الاجتماعية لتشمل جميع أفراد المجتمع وضمان حصولهم على الخدمات العامة.

آليات بناء السلام: هنالك آليات استراتيجية لبناء السلام الاجتماعي منها:

١. الآلية الاجتماعية والثقافية: يستلزم بناء السلام جهد تقوم به الحكومة والمجتمع معاً عبر المؤسسات التربوية والتعليمية ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني التي تشكل الوعي والرأي العام، وبناء ثقافة السلام يشمل ثقافة حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والتعددية والتسامح وتعزيز التوافق بين الفرد والبيئة.

٢. الآلية السياسية والقانونية: يحتاج التعايش السلمي وبناء السلام إلى متطلبات سياسية وقانونية تدرك معني مشاركة الجميع تروج لثقافة السلام والتعايش السلمي وتتبني مفهوم الحكم الراشد وسيادة القانون وتستجيب للمواطنين في المصلحة العامة، وتشيع المشاركة والنزاهة والمساواة والشفافية (محمد، ٢٠١٠م، ص١٥).

٣. الآلية الاقتصادية: للتعايش السلمي مستلزمات تتعدي المنظومة القيمية، مثل تلبية حاجات الفرد اليومية كتوفير فرص العمل واستثمار الموارد البشرية والمادية.

٤. الآلية الأمنية: يأتي بناء الأمن للمجتمع من خلال قوة قانونية ومدربة تحفظ الأمن وتمنع العنف.

معوقات السلام: مصدرها صراعات أقطاب العالم وتقديم مصلحتها على استقراره بسيطرتها على الموارد (الصراف، ١٩٩٥م، ص١٧)، واختلاف النظام الاقتصادي العالمي ينتج مجتمعات متمايزة بها حالة من الغبن والتعصب الذي ينتج أعمال العنف (قور، ٢٠١٠م، ص٢٢٠-٢٢٥).

(2)مفهوم وأهمية التنمية الاقتصادية

(أ) مفهوم التنمية الاقتصادية: التنمية الاقتصادية بالإنجليزية (economic development) هي أحد المقاييس الاقتصادية المعتمدة على المعرفة للانتقال من حالة اقتصادية إلى أخري جديدة بهدف تحسينها، وهي عملية شاملة متكاملة يتوقف نجاحها على ما يقوم به البشر من بذل جهود لتغيير أوضاعهم وتحسين أحولهم المادية، وعرفت (بأنها العملية الهادفة إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن). وعرفت على أنها (العملية الهادفة إلى احداث تحولات هيكلية اقتصادية اجتماعية يتحقق بموجبها للأغلبية الساحقة من أفراد المجتمع مستوي من الحياة الكريمة، تقل في ظلها عدم المساواة وتزول بالتدرج مشكلات البطالة والفقر والجهل والمرض للمواطنين مع قدر أفضل من فرص المشاركة والمساهمة في توجيه مسار الوطن ومستقبله) (حسني، عبد الرازق، التنمية الاقتصادية، ٢٠٠٦، ص٤١-٥١). والتنمية عملية واعية وموجهة تقوم بها قطاعات شعبية واعية بهدف إيجاد تغيير شامل يسمح للمجتمع الوصول إلى مصاف الأمم الراقية المتحضرة، فالتطور المادي لابد من أن يكون مسبوقاً بتطور فكري ملازم له، كما أن النمو الاقتصادي هو عملية زيادة تلقائية ثابته ومستقرة وتتطور تدريجيا تحدث في جانب معين من جوانب الحياة ويحدث في المدي القصير يسبق التنمية أما التنمية عبارة عن عملية تحقيق زيادة تراكمية متعمدة ودائمة تحدث عبر فترة من الزمن وتحتاج إلي دفعة قوية عن طريق جهود منظمة تخرج المجتمع في حالة الركود والتخلف إلي حالة التقدم والنمو تحل علي المدي الطويل(حسني، عبد الرازق، التنمية الاقتصادية، ٢٠٠٦، ص٢)، ويشير تعريف الأمم المتحدة ١٩٥٦م أن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود للمواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، والمساعدة والاندماج في حياة الأمة، فالتنمية عملية تفاعلية يزداد من خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة معينه وأن تحقيق التنمية يتطلب توفر معدلات عالية

من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخري(حسني، عبد الرازق، التنمية الاقتصادية، ٢٠٠٦، ص٥٠)، وهنالك شرطان لعملية التنمية: الشرط الأول: هو إزاحة كل المعوقات الكامنة داخل الفرد والمجتمع، والشرط الثاني: هو توفير المؤسسات التي تساعد على نمو الإمكانيات الإنسانية إلي أقصي حدودها، والتنمية بهذا المفهوم تعني التحرر، فكلاهما ينطوي علي تفجير الإمكانيات البشرية الكامنة للإنتاج والابتكار والإشباع والتنمية والتي لن تتم إلا في جو نضالي شعبي(حسني، عبد الرازق، التنمية الاقتصادية، ٢٠٠٦، ص٥٤).

أهمية التنمية الاقتصادية: تتم عملية التنمية بمجهودات جميع أفراد المجتمع ويأتي دور الإعلام في توعية الفرد وترشيده وخلق الدوافع لديه بأن دوره في العملية التنموية ضروري وفي نفس الوقت يتعين أن يقتنع الفرد بأن ثمار التنمية لابد أن تعود علية بالخير وبالتالي فإن مصلحته في تحقيق التنمية، وأهمية التنمية تعمل علي توسع الحقوق والقدرات، فالأول يمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية والاحترام والثاني يمنح الحرية، فالتنمية بالمفهوم الشامل هو أنها تمثل ذلك التطور البنياني أو التغيير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل الحياة الكريمة لجميع المجتمع(عبد الله، ١٩٨١، ص٧٨)، وتتمثل أهمية التنمية الاقتصادية في تحسين معيشة المواطن، وتوفير فرص عمل للمواطنين، وتوفير السلع والخدمات، وتقليل الفوارق والطبقات الاجتماعية، وتحقيق الأمن القومي (عريقات، ١٩٩٣، ص٥٥-٥٦).

(ج) مقومات التنمية الاقتصادية: يوجد عدة مقومات للتنمية الاقتصادية أهمها الموارد البشرية، البنية التحتية، الموارد الطبيعية، المعرفة والتقنية (عريقات، ١٩٩٣، ص٥٥-٥٦).

(د) استراتيجيات التنمية الاقتصادية: أتبعت الدول توجهات متباينة فمنها من ركز على تنمية القطاع الزراعي كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومنها من ركز على الصناعة باعتبارها قطاعاً قائداً في التنمية الاقتصادية، ومن أتبع استراتيجية للربط بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعة كوسيلة لتحقيق التنمية الناجحة، وهنا نستعرض عدد من الاستراتيجيات للتنمية الاقتصادية كما يأتي (عجمية، الليثي، ٢٠٠٠م، ص٢٤-٢٨):

الاستراتيجية المعتمدة على الزراعة: للزراعة دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية لما توفره من سلع ومدخلات لقطاعات الصناعة والخدمات، وتوفر الصادرات الزراعية الصرف الأجنبي لاستيراد السلع، والزراعة مصدر دخل

للحكومة عن طريق الضرائب، والحفاظ على مصادر المياه وحماية الأرض وتحقيق الأمن الغذائي لبعض المحاصيل الاستراتيجية وتحسين مستوي الدخل وتحسين الجودة والقدرة التنافسية وربط القطاع الزراعي بالصناعي والثروة الحيوانية والتنمية البشرية وبناء القدرات (عجمية، الليثي، ٢٠٠٠م، ص٢).

الاستراتيجية المعتمدة على الصناعة: يمثل التصنيع عملية تحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة استهلاكية كما أن التصنيع الحقيقي يساهم في تحقيق التنمية بالتصنيع للقطاعات الأخرى من الاقتصاد كتصنيع المواد الأولية الزراعية، وتوفير مستلزمات الإنتاج لقطاع الزراعة مثل الأسمدة الكيميائية والآلات، وتعزيز الروابط مع الزراعة وبقية القطاعات كالنقل والطاقة والإسكان، توفير الطاقة الكهربائية لقطاع الزراعة كما يسهم في تعزيز الصادرات وتنميتها، ويوفر فرص عمل ويحقق الاستقرار الاقتصادي وينوع هيكل الاقتصاد الوطني.

استراتيجية التنمية البشرية المستدامة: القدرات البشرية وحرية الاختيار هي أساس مفهوم التطور البشري، وهنالك خيارات متاحة تؤكد عليها مفاهيم التنمية البشرية تشمل العيش بحياة طويلة وصحية، الحصول على المعارف والحصول على الموارد الضرورية لتوفير مستوي المعيشة المناسب (عجمية، الليثي، ٢٠٠٠م، ص٤٢).

خصائص التنمية المستدامة: تهتم بالعوامل الاجتماعية والمعيشية مثل انخفاض نسبة البطالة ونسبة الأمية وارتفاع نسبة القراءة والمثقفين ومتوسط عمر الإنسان والرفاهية وغيرها من الصفات المجتمعية كل هذا مع الاهتمام بالتغيرات الكمية من زيادة السلع وتوفرها ومرافق البنية التحتية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، كما تتسم التنمية المستدامة برغبتها في تحويل المجتمعات من نامية إلي متقدمة وينشأ هذا التحول بالتغير من القطاعات الأقل كفاءة إلي الأكثر تطوراً كالتحول من الزراعة إلي الصناعة إلي إنتاج وتقديم الخدمات والتحول أيضا في زيادة المهارات واستخدام التقنية بشكل أفضل) منصور، مصطفى، ١٩٩٥م، ص٣٧-٤٠(، والتغييرات المؤسسية بتحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الطبقية والتحول في الهياكل المؤسسية للدولة كإعادة التوزيع في حصص الأراضي والرواتب والوظائف، والمشاركة العامة من جميع فئات ومؤسسات الشعب لتحقيق التنمية في شتي المجالات كزيادة الدخل القومي الحقيقي بتحقيق الرخاء والتناسب ما بين الدخول والمصروفات وزيادة في إنتاج السلع والخدمات المقدمة والرفاهية الاقتصادية(منصور، مصطفى، ١٩٩٥م، ص٤٥)، فالتنمية

المستدامة عملية طويلة الأمد تؤدي إلي تغيرات في السلع والخدمات والتقدم التقني وتحقق مستويات معيشية أعلي بعكس النمو الاقتصادي الذي يقاس في فترة زمنية محددة(منصور، مصطفى، ١٩٩٥م، ص٥٠-٥٢).

خصائص التنمية وأهدافها: الاستمرارية وتنظيم استخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة وضمان مصلحة الأجيال القادمة وتحقيق التوازن البيئي وإنتاج ثروات متجددة واستخدام عادل للثروات غير المتجددة (www.startimes .com). وأهدافها زيادة الدخل القومي، واستثمار الموارد الطبيعية عن طريق دعم البنية التحتية العامة ودعم الإنتاج والخدمات العامة ورؤوس الأموال، والتبادل التجاري، ومعالجة الفساد الإداري (www.startimes .com)، وإدارة الديون الخارجية بمتابعة المبالغ المالية المدينة على حكومات الدول النامية والحرص على سدادها، ورفع مستوي المعيشة وتقليل التفاوت في الدخول في الثروات فمن المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة مالم يرتفع مستوي معيشة السكان (مندور، ٢٠٠٠، ص٧٠-٧١).

معوقات التنمية الاقتصادية:

١. العوائق الاقتصادية: الفقر من أسباب انخفاض مستوي المدخرات في الدول النامية، إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي، كما أن ضيق حجم السوق والتخلف الاقتصادي تستند أساسا على أن وفورات الحجم تنتج من الصناعة التي تعتبر أحد الملامح الرئيسية للتنمية الاقتصادية.

٢. العوائق الحكومية للتنمية: لقد بدأت التنمية الاقتصادية في إنجلترا بمساعدات مباشرة محدودة من الحكومة إلا أنه منذ ذلك الوقت تزايد دور الحكومة إلى درجة أنه لم يعد هنالك إمكانية تحقيق نجاح بدون الدعم الحكومي النشيط ومنها الدور الإيجابي والنشيط للحكومة والاستقرار السياسي بتهيئة بيئة مستقرة للمشروعات الحديثة بتجنب الحروب والعصيان (زهران،١٩٩٥م، ص١٦١) وإلا كانت هي عقبة في طريق التنمية.

٣. القيم الاجتماعية كعوائق للتنمية الاقتصادية: إن مفهوم المنظم والتنظيم في مركز الاهتمام من نظرية التنمية الاقتصادية، فالمنظم هو الشخص الذي يمكنه أن يتبني اختراعاً فنياً جديداً أو طريقة حديثة في الإدارة ويطبقها عملياً في مجال عمله، وأن منظومة القيم في المجتمع لها أثر مباشر على التنمية، كما أن دوافع التنمية أمر

ضروري وحاسم فهي تدفع الإنسان للعمل ولا غنى عنها في عملية التنمية الاقتصادية (مندور، ٢٠٠٠، ص٩٥).

٤. العوائق الدولية للتنمية: تحقق الدول الصناعية المتقدمة ضغوط دولية تؤدي إلي إعاقة سياسية للتنمية في الدول النامية والفقيرة، والدول المتقدمة تخلق العقبات أمام تنمية وتطور الدول النامية وكثير من الاقتصاديون قد أشاروا إلي أن عوائق التنمية الأساسية في الوقت الراهن لا ترجع للتغيرات الداخلية ولكنها ترجع أساسا إلي عوامل خارجية عن نطاق العالم النامي، وبصفة خاصة فإن وجود الدول الغنية والصناعية يخلق ضغوطا دولية تفوق جهود الدول الفقيرة (أدم ،٢٠٠٩م).

٥. الإمبريالية كعائق: تضع الدول المتقدمة العراقيل في سبيل تقدم الدول الفقيرة لتؤدي إلي فشل تحقيق التنمية المنشودة، وبالتالي فجل المؤشرات العامة للنمو مرتبط بمعوقات متعلقة بالإنتاج حيث تعاني أغلب الدول النامية من ضعف الإنتاج والإنتاجية بسبب شح الموارد التمويلية والتقنية الحديثة وندرة الأيدي العاملة الماهرة في الصناعة وارتفاع أسعار المنتجات المحلية بسبب ارتفاع الإنتاج وتخلف طرق الإنتاج وعدم المقدرة على الابتكار وانخفاض جودة السلع(صقر، مندوب وآخرون،٢٠٠٥، ص١١٣) والاعتماد على القطاع الزراعي وصادرات المنتجات الأولية(www.dorar-aliva).

المعوقات الخارجية: الديون الخارجية للدول النامية: تظهر هذه المعوقات في سوء توظيف القروض وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، والاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة (ابراهيم، ٢٠١٤م، ص١٥)، والعجز المتزايد في ميزان المدفوعات وارتفاع أسعار الفائدة على الديون، وانخفاض الأسعار العالمية للمواد الأولية المصدرة إلى الأسواق العالمية، وآثار الركود التضخمي السائد في معظم الدول الرأسمالية (خيري، ب ت).

ثالثاً: الدراسة الميدانية (السلام وأثره على التنمية الاقتصادية في محليتي شندي والمتمة)

(١) نبذة تعريفية عن محليتي شندي والمتمة:

(أ) محلية شندي: تقع على الضفة الشرقية لنهر النيل بين خطي عرض ١٨,١٧ درجة شمالاً وخطي طول ٢٤,٢٣ درجة شرقاً، من منطقة المسيكتاب جنوباً وحتى قرية الضيقة المتاخمة لحدود محلية الدامر شمالاً، وشرقاً سهول البطانة، والخرطوم في الشمال الشرقي، ومساحتها (١٤٥٩٦) كيلو متر، بلغ عدد سكانها عام ٢٠٠٨م (٥٥) ألف نسمة، وترتبط بخط للسكة الحديدية، وبطريق بري مع العاصمة الخرطوم وشمال السودان وشرقه، وشبكة من الطرق التي تربطها بمناطق في كردفان ودارفور، وتقسم الى خمس وحدات إدارية هي (وحدة مدينة شندي، وحدة ريفي شمال شندي، وحدة ريفي جنوب شندي، وحدة ريفي كبوشية، وحدة ريفي حجر العسل) وتضم المحلية حوالي (٢٣) قرية، وتوجد بها زراعة فاكهة المانجو، كما تشمل منتوجاتها الفول المصري والبصل والفاصوليا، وتوجد فيها عدة مشاريع للزراعة أبرزها (كبوشية، قندتو، البجراوية، الجهاد، الشهيد، المسيكتاب، ساردية، الشقالوة، الجزيرة الشبيلية، ود بانقا، حجر العسل، البسابير، دوكسان، تالا، كروان، شركة كورال للإنتاج الزراعي والحيواني، مشروع فايت للإنتاج الزراعي)، وبها عدة صناعات أهمها وأقدمها صناعة الغزل والنسيج والصابون والألبان، وتنتشر فيها المدارس في مرحلة الأساس والمرحلة الثانوية ومرحلة التعليم العالي التي تمثلها جامعة شندي وتضم كليات للطب والصحة والقانون والآداب والتربية والاقتصاد وتنمية المجتمع وتضم مركزاً لدراسات وابحاث السلام، وبالمحلية أكثر من (٦) مستشفيات و(٢٢) مركزاً ووحدة صحية، وسوجد بها عدد من المصارف البنكية، وتضم مراكزاً للشرطة إلى جانب الفرقة الثالثة مشاة التابعة للقوات المسلحة السودانية) (www. wikipedia.org.

(ب) محلية المتمة: تقع في الجزء الجنوبي الغربي لولاية نهر النيل بين خطي عرض ١٦ درجة جنوبا و١٧ درجة شمالا وخطي طول ٣٢ درجة غربا و٤٠، ٣٣ درجة شرقا، وتمتد على طول نهر النيل من الناحية الغربية حتى محلية الدامر التي تحدها من جهة الشمال من قرية بقروسي بالضفة اليسرى وحتى حدود الولاية الشمالية ، ومن الغرب فتحدها محلية مروي وولاية شمال كردفان، ومن الشرق مجرى نهر النيل ومحلية شندي وجنوباً ولاية الخرطوم ، وتقع في نطاق الحوض النوبي ويشكل نهر النيل أهم مورد للمياه السطحية بها وتتكون من ثلاث وحدات إدارية هي (وحدة المتمة المدينة، وحدة شمال المتمة طيبة الخواض، وحدة جنوب المتمة ود حامد وحجر

الطير)، وعدد سكانها وفق تعداد عام ٢٠٠٨م (١٥٦,٧٧٨) نسمة، ويبلغ عدد القرى (١١٨) قرية، ويشكّل الجعليون أغلبية سكانها إلى جانب قبائل أخرى، تعتبر الزراعة الحرفة الرئيسية لسكان المحلية بنسبة ٩٠٪ من القوى العاملة، والأراضي المزروعة حوالي (٢٠٠) ألف فدان تتم زراعتها بمحاصيل البصل والبقوليات والخضروات والفواكه والأعلاف، المشاريع الزراعية فيها (كلي، الضواب، الكمير، طيبة، مديني، المتمة، السيال) وتنتشر مؤسسات التعليم في الأساس والثانوي والجامعي، وبها عدد (٤) مستشفيات و(٤١) مركزاً ووحدة صحية، وبها عدد من المصارف البنكية، وتضم مراكزاً للشرطة وحامية أبو طليح العسكرية(.(www. wikipedia.org

(٢) الدراسة الميدانية: أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية

أداة الدراسة: تم تصميم استبانة بشكل خاص لجمع البيانات بالاعتماد على المراجع للمواضيع المتعلقة بموضوع الدراسة وأراء عدد من أعضاء هيئة التدريس ذوي الخبرة في مجال الاقتصاد، وكذلك بعض أصحاب الخبرة في المجال، وذلك لتحديد فقرات الاستبانة، وقد تم تحكيم الاستبانة من قبل ذوي الخبرة.

عينة الدراسة: تم توجيه الاستبانة إلى عينة تتكون من (٣٠) فرد من أعضاء من قطاع الأعمال التجارية بمحليتي شندي والمتمة وأعضاء من هيئة التدريس بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد جامعة شندي، ومدراء إدارات في رئاسة محلية شندي والمتمة، وتم جمع (٣٠) استمارة بعد توزيعها وتم تحليلها، وتتكون الاستبانة من جزأين: الجزء الأول: يتضمن المعلومات الشخصية المبحوثين (النوع، العمر، المهنة، الحالة الاجتماعية، السكن) وذلك للوقوف على أعمار ومهنة والحالة الاجتماعية وسكن المبحوثين، والجزء الثاني تتضمن محاور الاستبانة وتتكون من (٣) فرضيات وكل فرضية تحتوي على عدة عبارات.

(د) عبارات الاستبانة: تم توجيه عبارات الاستبانة وقد احتوت على (١٥) سؤال موزعة على فرضيات الدراسة وعلى كل فرد من عينة الدراسة تحديد إجابة واحدة في كل سؤال وفق مقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة).

(هـ) ثبات الاستبانة: تم اختبار ثبات عبارات الاستبانة عن طريق معامل ألفا كرونباخ الإحصائي وقد كانت النتيجة ٠.٧٨ من (١)، ما يدل على ثبات عبارات الاستبانة.

(و) صدق الاستبانة: يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما أعدت لقياسه، كما يقصد بالصدق شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها (العبيدات وآخرون، ٢٠٠٢م، ص١٧٩)، تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين بالصدق الظاهري للأداة (صدق الاستبانة).

(ز) الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم استخدام الطرق الإحصائية التالية: التوزيع التكراري للإجابات، النسب المئوية، الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار مربع كاى لاختبار فرضيات الدراسة، برنامج التحليل الإحصائي ((Spss)

(ح) تطبيق أداة الدراسة: وزعت الاستبانة على عينة الدراسة وتم تفريغ البيانات في جداول أعدت لهذا الغرض، وتم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (١ ٢ ٣ ٤ ٥) على الترتيب. واعد الباحث الجداول اللازمة لكل سؤال في الاستبانة كما يلي:

ثانياً: تحليل وعرض البيانات: (أ) تحليل البيانات الشخصية لأفراد العينة:

النوع**1/** جدول (١/٢/٣) التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

الرقم	النوع	التكرار	النسبة
	ذكر	14	46.7%
	أنثي	16	53.3%
المجموع		30	100%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢١

من الجدول هنالك (١٤) فرداً وبنسبة (٤٦.٧٪) ذكور، وأن (١٦) فرداً وبنسبة (٥٣.٣٪) من الإناث.

٢/ العمر: جدول (٢/٢/٣) التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من ٣٠ سنة	9	30%
٣١ – ٤٠ سنة	11	36.7%
٤١ – ٥٠ سنة	7	23.3%
٥١ سنة فأكثر	3	10%
المجموع	30	100%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

من الجدول هنالك نسبة (٣٠٪) أعمارهم أقل من ٣٠ سنة، ونسبة (٣٦.٧٪) أعمارهم ٣١ – ٤٠ سنة، وهنالك نسبة (٢٣.٣٪) أعمارهم ما بين ٤١ و – ٥٠ سنة، وهنالك نسبة (١٠٪) أعمارهم ٥١ سنة فأكثر.

٣/ المهنة:

جدول **(3/2/3)** التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
موظف	19	63.3%
أعمال حرة	8	26.7%
أستاذ جامعي	3	10%
المجموع	30	100%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

يتضح أن نسبة (٦٣.٣٪) مهنتهم موظف، وأن (٢٦.٧٪) أعمال حرة، وأن (١٠٪) أستاذ جامعي.

/4الحالة الاجتماعية:

جدول (٤/٢/٣) التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق الحالة الاجتماعية

الوظيفة	التكرار	النسبة
متزوج	15	50%
غير متزوج	15	50%
المجموع	30	100%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

يتضح أن هنالك نسبة (٥٠٪) حالتهم الاجتماعية متزوج، وأن هنالك نسبة (٥٠٪) غير متزوج.

/5السكن:

جدول (٥/٢/٣) التوزيع التكراري لإجابات إفراد عينة الدراسة وفق متغير السكن

المستوي الوظيفي	التكرار	النسبة
شندي	28	93.3%
المتمة	2	6.7%
المجموع	30	100%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

يتضح أن نسبة (٩٣.٣٪) سكنهم بمدينة شندي، وأن هنالك نسبة (٦.٧٪) سكنهم مدينة المتمة.

)ب) تحليل عبارات الاستبيان:

جدول (٦/٢/٣) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الأولى

م٠	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %
1	يساعد الاستقرار السياسي في تقديم خدمات بجودة عالية	19	63.3	10	33.3	1	3.3	–	–	–	–
2	تعزز المشاركة السياسية تحقيق رغبات المجتمعات	13	43.3	10	33.3	5	16.7	2	6.7	–	–
3	يؤدي التخطيط الى التغطية المتوازنة للخدمات	16	53.3	9	30	4	13.3	1	3.3	–	–
4	تساهم وحدة السياسات في زيادة الإنتاج	13	43.3	12	40	4	13.3	1	3.3	–	–
5	يساهم الترتيب و التنظيم في زيادة الناتج المحلي	14	46.7	13	43.3	2	6.7	1	3.3	–	–

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

يتضح من الجدول **(3/2/6)** يتضح الاتي

١/ من العبارة الأولى نجد أن هنالك بنسبة (٦٣.٣٪) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (٣٣.٣٪) وافقوا، وأن هنالك نسبة (٣.٣٪) محايد ويتضح من خلال ذلك أن الاستقرار السياسي يساعد في تقديم خدمات بجودة عالية.

٢/ من العبارة الثانية نجد أن هنالك بنسبة (٤٣.٣٪) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (٣٣.٣٪) وافقوا، وأن هنالك نسبة (١٦.٧٪) محايد، وأن هنالك نسبة (٦.٧٪) لم يوافقوا ويتضح من خلال ذلك أن المشاركة السياسية تعزز تحقيق رغبات المجتمعات.

٣/ من العبارة الثالثة نجد أن هنالك بنسبة (٥٣.٣٪) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (٣٠٪) وافقوا، وأن هنالك نسبة (١٣.٣٪) محايدين، وأن هنالك نسبة (٣.٣٪) لم يوافقوا ويتضح من خلال ذلك أن التخطيط يؤدي الى التغطية المتوازنة للخدمات.

٤/ من العبارة الرابعة هنالك (٤٣.٣٪) وافقوا على العبارة أعلاه، ونسبة (٣٠٪) وافقوا بشدة، ونسبة (٢٣.٧٪) محايدين، وهنالك (٣.٣٪) لم يوافقوا، ومن ذلك فإن وحدة السياسات تسهم في زيادة الإنتاج.

٥/ من العبارة الخامسة نجد أن هنالك بنسبة (٥٠٪) وافقوا على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (٣٣.٣٪) وافقوا بشدة، وأن هنالك نسبة (١٣.٣٪) محايدين، وأن هنالك نسبة (٣.٣٪) لم يوافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن التنظيم يساهم في زيادة الناتج المحلي.

جدول (٧/٢/٣) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثاني

م	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١.	يسهم السلام في استدامة الموارد	17	56.7	12	40	1	3.3	–	–	–	–
٢.	يساهم السلام علي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمعات	19	63.3	8	26.7	3	10	–	–	–	–
٣.	يعزز السلام عمليات التنمية	19	63.3	10	33.3	1	3.3	–	–	–	–
٤.	التنمية الاقتصادية مظهر يدل علي السلام	19	63.3	9	30	2	6.7	–	–	–	–
٥.	إعادة البناء و التعمير لا تتم إلا في وجود السلام	14	46.7	11	36.7	4	13.3	1	3.3	–	–

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

يتضح من الجدول (٧/٢/٣) يتضح الاتي

١- من العبارة الأولى نجد أن هنالك نسبة (٥٦.٧٪) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (٤٠٪) وافقوا، وأن هنالك نسبة (٣.٣٪) محايدين، يوافقوا ويتضح من خلال ذلك أن السلام يسهم في استدامة الموارد.

٢- من العبارة الثانية نجد أن هنالك نسبة (٦٣.٣٪) وافقوا وبشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (٢٦.٧٪) وافقوا، وأن هنالك نسبة (١٠٪) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن السلام يساهم على تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمعات.

٣- من العبارة الثالثة نجد أن هنالك نسبة (٦٣.٣٪) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (٣٣.٣٪) وافقوا، وأن هنالك نسبة (٣.٣٪) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن السلام يعزز عمليات التنمية.

٤- من العبارة الرابعة نجد أن هنالك نسبة (٦٣.٣٪) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (٣٠٪) وافقوا، وأن هنالك نسبة (٦.٧٪) محايدين، ويتضح من خلال ذلك ان التنمية الاقتصادية مظهر يدل على السلام.

٥- من العبارة الخامسة نجد أن هنالك نسبة (٤٦.٧٪) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (٣٦.٧٪) وافقوا، وأن هنالك نسبة (١٣.٣٪) محايدين، وأن هنالك نسبة (٣.٣٪) لم يوافقوا وبشدة ويتضح من خلال ذلك أن إعادة البناء والتعمير لا تتم إلا في وجود السلام

جدول (٨/٢/٣) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة

م	العبارة	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة	
		تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %	تكرار	نسبة %
1	يعزز الاستقرار الأمني فرص تنفيذ مشروعات التنمية	19	63.3	11	36.7	–	–	–	–	–	–
2	توفير الأمن يؤدي إلي تلبية الحاجات الأساسية	11	36.7	13	43.3	5	16.7	1	3.3	–	–
3	توفر الأمن يعمل على جذب الاستثمارات	17	56.7	9	30	3	10	1	3.3	–	–
4	يساعد الأمن علي توظيف الموارد	10	33.3	12	40	7	23.3	1	3.3	–	–
5	انفلات الأمن يؤدي الي النزوح و زعزعة السكان	24	80	5	16.7	1	3.3	–	–	–	–

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

يتضح من الجدول **(3/2/8)** يتضح الاتي

١/من العبارة الأولى نجد أن هنالك نسبة (٦٣.٣٪) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (٣٦.٧٪) وافقوا، ويتضح من خلال ذلك أن الاستقرار الأمني يعزز فرص تنفيذ مشروعات التنمية.

٢/من العبارة الثانية نجد أن هنالك نسبة (٣٦.٧٪) وافقوا وبشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (٤٣.٣٪) وافقوا، وأن هنالك نسبة (١٦.٥٪) محايدين، وأن هنالك نسبة (٣.٣٪) لم يوافقوا بشدة ويتضح من خلال ذلك أن توفير الأمن يؤدي إلى تلبية الحاجات الأساسية.

٣/من العبارة الثالثة نجد أن هنالك نسبة (٥٦.٧٪) وافقوا وبشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (٣٠٪) وافقوا، وأن هنالك نسبة (١٠٪) محايدين، وأن هنالك نسبة (٣.٣٪) لم يوافقوا ويتضح من خلال ذلك أن توفر الأمن يعمل على جذب الاستثمارات.

٤/من العبارة الرابعة نجد أن هنالك نسبة (٣٣.٣٪) وافقوا بشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (٤٠٪) وافقوا، وأن هنالك نسبة (٢٣.٣٪) محايدين، وأن هنالك نسبة (٣.٣٪) لم يوافقوا ويتضح من خلال ذلك أن الأمن يساعد على توظيف الموارد.

٥/من العبارة الخامسة نجد أن هنالك نسبة (٨٠٪) وافقوا وبشدة على العبارة أعلاه، وأن هنالك نسبة (١٦.٧٪) وافقوا، وأن هنالك نسبة (٣.٣٪) محايدين، ويتضح من خلال ذلك أن انفلات الأمن يؤدي الي النزوح وزعزعة السكان.

ثالثاً: عرض ومناقشة نتائج الفرضيات: وفى الجزء التالي يقوم الباحث باستعراض ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة كل على حدا على النحو التالي:

أولاً: تنص الفرضية الأولى علي: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار السياسي وجودة الخدمات.

جدول رقم (١/٣/٣) الوسط الحسابي والانحراف المعياري عن عبارات الفرضية الأولى

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
يساعد الاستقرار السياسي في تقديم خدمات بجودة عالية	1.40	0.563	إجابات المبحوثين تميل للموافقة بشدة
تعزز المشاركة السياسية في تحقيق رغبات المجتمعات	1.86	0,937	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
يؤدي التخطيط الى التغطية المتوازنة للخدمات	1.66	0.844	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
تساهم وحدة سياسات في زيادة الإنتاج	1.766	0,817	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
يساهم الترتيب و التنظيم في زيادة الناتج المحلي	1.66	0.758	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

يتضح من الجدول رقم **(3/3/1)** أن

١/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ١.٤٠ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥٦٣ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون وبشدة على أن الاستقرار السياسي يساعد في تقديم خدمات بجودة عالية.

٢/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي ١.٨٦٦ والانحراف المعياري لها ٠,٩٣٧ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن تعزز المشاركة السياسية في تحقيق رغبات المجتمعات.

٣/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي ١.٦٦ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٨٤٤ وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن التخطيط يؤدي الى التغطية المتوازنة للخدمات.

٤/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي ١.٧٦٦ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٨١٧ وتعنى أن تساهم وحدة سياسات في زيادة الانتاج.

٥/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي ١.٦٦ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٧٨٥ وتعنى أن يساهم الترتيب والتنظيم في زيادة الناتج المحلي.

جدول رقم (٢/٣/٣) نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الأولى

العبارة	قيمة كاي	الاحتمالية	التفسير
يساعد الاستقرار السياسي في تقديم خدمات بجودة عالية	16.200	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تعزز المشاركة السياسية في تحقيق رغبات المجتمعات	9.733	0,021	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
يؤدي التخطيط الى التغطية المتوازنة للخدمات	17.200	0,001	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
تساهم وحدة السياسات في زيادة الإنتاج	14.000	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
يساهم الترتيب و التنظيم في زيادة الناتج المحلي	19.333	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

يتضح من الجدول رقم **(3/3/2)** أن

١/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي ١٦.٢٠٠ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٢/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي ٩.٧٣٣ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠.٠٢١ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٣/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي ١٧.٢٠٠ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠١ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٤/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي١٤.٠٠٠ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٣ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٥/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي ١٩.٣٣٣ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم (٣/٣/٣) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي

الإجابة	التكرار	النسبة
أوافق بشده	75	50%
أوافق	54	36%
محايد	16	10.7%
لا أوافق	5	3.3%
لا أوافق بشده	–	–
المجموع	150	100%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الفرضية الأولي بلغ نسبة (50%) وعدد الموافقين بلغ نسبة (٣٦٪), والمحايدين بنسبة (١٠،٧٪)، والغير موافقين بنسبة (٣.٣٪).

يتضح من الجدول (٢/٣/٣) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الأولي أصغر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) ما يعنى أن الفروق ذات دلالة

إحصائية عالية لصالح الموافقين بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولي. وعليه نستنتج بأن الفرضية الأولي التي نصت على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار السياسي وجودة الخدمات(قد تحققت.

ثانياً: تنص الفرضية الثانية على أن: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلام والتنمية الاقتصادية.

جدول رقم (٤/٣/٣) الوسط الحسابي والانحراف المعياري عن عبارات الفرضية الثانية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
يسهم السلام في استدامة الموارد	1.53	0.819	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
يساهم السلام علي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمعات	1.46	0.681	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
يعزز السلام عمليات التنمية	1.40	0.563	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
التنمية الاقتصادية مظهر يدل علي السلام	1.43	0.626	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة بشدة
إعادة البناء و التعمير لا تتم إلا في وجود السلام	1.76	0.935	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

يتضح من الجدول رقم **(3/3/4)** أن

١/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ١.٥٣٣ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٨١٩ وتعنى أن يسهم السلام في استدامة الموارد.

٢/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي ١.٤٦٦ والانحراف المعياري لها ٠.٦٨١ وتعنى أن يساهم السلام على تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمعات.

٣/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي ١.٤٠ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥٦٣ وتعنى أن يعزز السلام عمليات التنمية

٤/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي ١.٤٣٣ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٦٢٦ وتعنى أن التنمية الاقتصادية مظهر يدل على السلام.

٥/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي ١.٧٦٦ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٩٣٥ وتعنى أن إعادة البناء والتعمير لا تتم إلا في وجود السلام.

جدول رقم (٥/٣/٣) نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثانية

العبارة	قيمة كاي	الاحتمالية	التفسير
يسهم السلام في استدامة الموارد	13.400	0,001	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
يساهم السلام علي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمعات	13.400	0,001	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
يعزز السلام عمليات التنمية	16.200	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
التنمية الاقتصادية مظهر يدل علي السلام	14.600	0,001	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
إعادة البناء و التعمير لا تتم إلا في وجود السلام	14.533	0,002	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

يتضح من الجدول رقم **(3/3/5)** أن

١/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي ١٣.٤٠٠ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠١ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٢/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي ١٣.٤٠٠ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠١ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٣/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي ١٦.٢٠٠ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٤/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي ١٤.٦٠٠ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠١ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٥/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي ١٤.٥٣٣ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٢ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم (٦/٣/٣) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابة	التكرار	النسبة
أوافق بشده	88	58.7%
أوافق	50	33.3%
محايد	11	7.3%
لا أوافق	1	0.7%
لا أوافق بشده	–	–
المجموع	150	100%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الفرضية الثانية بلغ نسبة (٥٨.٧٪) وعدد الموافقين بلغ نسبة (٣٣.٣٪), والمحايدين بنسبة (7.3%)، والغير موافقين بنسبة (.(0.7%

يتضح من الجدول رقم (٥/٣/٣) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية أصغر من مستوى الدلالة (٠.٠٠٥) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والغير موافقين والموافقين بشدة والمحايدين والغير موافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل تستنتج الباحثون بأن الفرضية الثانية والتي نصت (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلام والتنمية الاقتصادية) قد تحققت

ثالثاً: تنص الفرضية الثالثة على: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار الأمني واستدامة التنمية.

جدول رقم (٧/٣/٣) الوسط الحسابي والانحراف المعياري عن عبارات الفرضية الثالثة

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
يعزز الاستقرار الأمني فرص تنفيذ مشروعات التنمية	1.633	0.490	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
توفير الأمن يؤدي إلي تلبية الحاجات الأساسية	1,900	0.922	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
توفر الأمن يعمل على جذب الاستثمارات	1.600	0.813	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
يساعد الأمن علي توظيف الموارد	1.966	0.850	إجابات المبحوثين تميل نحو الموافقة
انفلات الأمن يؤدي الي النزوح و زعزعة السكان	1.233	0.504	إجابات المبحوثين تميل للموافقة بشدة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

يتضح من الجدول رقم **(3/3/7)** أن

١/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الأولى هي ١.٣٦٦ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٤٩٠ وتعنى أن يعزز الاستقرار الأمني فرص تنفيذ مشروعات التنمية.

٢/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثانية هي ١,٩٠٠ والانحراف المعياري لها ٠,٩٢٢ وتعنى أن توفير الأمن يؤدي إلى تلبية الحاجات الأساسية.

٣/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الثالثة هي ١.٦٠٠والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٨١٣ وتعنى أن توفر الأمن يعمل على جذب الاستثمارات.

٤/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الرابعة هي ١.٩٦٦ والانحراف المعياري لها يساوي ٠,٨٥٠ وتعنى أن يساعد الأمن على توظيف الموارد.

٥/ قيمة الوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارة الخامسة هي ١.٢٣٣ والانحراف المعياري لها يساوي ٠.٥٠٤ وتعنى أن وتعنى أن غالبية أفراد العينة موافقون على أن انفلات الأمن يؤدي الي النزوح وزعزعة السكان.

جدول رقم (٨/٣/٣) نتائج مربع كاي لدلالة الفروق لإجابات عن عبارات الفرضية الثالثة

العبارة	قيمة كاي	الاحتمالية	التفسير
يعزز الاستقرار الأمني فرص تنفيذ مشروعات التنمية	2.133	0,144	لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
توفير الأمن يؤدي إلي تلبية الحاجات الأساسية	12.133	0,007	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
توفر الأمن يعمل على جذب الاستثمارات	20.667	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
يساعد الأمن علي توظيف الموارد	9.200	0,027	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة
انفلات الأمن يؤدي الي النزوح و زعزعة السكان	30.200	0,000	توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

يتضح من الجدول رقم **(3/3/8)** أن

١/ قيمة مربع كاي للعبارة الأولى تساوي ٢.١٣٣ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,١٤٤ وهي أكبر من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٢/ قيمة مربع كاي للعبارة الثانية تساوي ١٢.١٣٣ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٧ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٣/ قيمة مربع كاي للعبارة الثالثة تساوي ٢٠.٦٦٧ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٤/ قيمة مربع كاي للعبارة الرابعة تساوي ٩.٢٠٠ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٢٧ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

٥/ قيمة مربع كاي للعبارة الخامسة تساوي ٣٠.٢٠٠ والقيمة الاحتمالية لها تساوي ٠,٠٠٠ وهي أقل من مستوى المعنوية ٠,٠٥ لذلك توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين على العبارة.

جدول رقم (٩/٣/٣) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة

الإجابة	التكرار	النسبة
أوافق بشده	81	54%
أوافق	50	33.3%
محايد	16	7%،10
لا أوافق	3	2%
لا أوافق بشده	–	–
المجموع	150	100%

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية ٢٠٢١م

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد الأفراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الفرضية الثالثة بلغ نسبة (٥٤٪) وعدد الموافقين بلغ نسبة (٣٣.٣٪), والمحايدين بنسبة (10.7%)، والغير موافقين بنسبة (.(2%

يتضح من الجدول رقم (٨/٣/٣) أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاى^2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الثانية أصغر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) وهذا يعنى أن الفروق بين أعداد الأفراد الموافقين والغير موافقين والموافقين بشدة والمحايدين والغير موافقين بشدة ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية. وعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل تستنتج الباحثون بأن الفرضية الثالثة والتي نصت على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار الأمني واستدامة التنمية) قد تحققت.

ملاحظات ختامية: من خلال الدراسة الميدانية فإن السلام الذي يحقق رفاهية المجتمع لا يعني عدم وجود الحرب فحسب بل يعني كذلك تقوية النسيج الاجتماعي بالتعايش السلمي وقبول الآخر وبدا ذلك واضحاً من خلال التسامح وحسن إدارة التنوع الواضح في مجتمع الدراسة، كذلك فإن نشر ثقافة السلام وصيانته بالقانون وترسيخ مفاهيمه بالتعليم والدراسات والبحوث واستحداث الوسائل العلمية لحل النزاعات وتفاديها قد رصدتها الدراسة في وجود المؤسسات العدلية والمناهج التعليمية ومراكز الدراسات والبحوث المتخصصة مثل مركز دراسات وابحاث السلام بجامعة شندي، واستشعرت الدراسة مؤشرات استدامة التنمية والموارد والمحافظة على

البيئة من خلال أثر المشروعات التنموية التي احتضنتها المحليتان نتيجة للتخطيط الشامل فكان ثمرتها تلبية احتياجات المجتمع من خدمات الصحة كالمستشفيات والمراكز الصحية وفي التعليم بانتشار المدارس في جميع المراحل الأساس والثانوي والجامعي، وكذلك توفر السلع الاستراتيجية والغذاء وانتاجه بالمحليتين، إضافة الي خدمات النقل وشبكة الاتصالات والخدمات المصرفية والسياحية. ويتطلع مجتمع المحليتان الى المزيد من مشروعات التنمية لتشمل جميع المجالات الحياتية والمناطق الجغرافية وتحقيق مزيد من الرقي والرفاهية.

الخـاتمة: تناول البحث السلام وأثره على التنمية الاقتصادية في محليتي شندي والمتمة بولاية نهر النيل، واشتمل على إطار منهجي وإطار نظري استعرض نشأة وتطور مفهوم السلام ومعوقات وعوائق التنمية الاقتصادية واستراتيجيات التغلب عليها، ومن خلال الدراسة الميدانية تم قياس أثر السلام على التنمية الاقتصادية في المحليتين وخلص الى عدة نتائج.

أولاً: النتائج:

١- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار السياسي وجودة الخدمات فالاستقرار السياسي الذي شهدته المحليتان أسهم بصورة واضحة في تقديم خدمات بجودة مناسبة في الصحة والتعليم والاتصالات والمياه والكهرباء وغيرها.

٢- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلام والتنمية الاقتصادية ويدل عليها التنمية التي تحققت في المحليتان في المشروعات الزراعية والمنتجات الصناعية.

٣- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار الأمني واستدامة التنمية فتحقيق التنمية حافظ على الموارد من ناحية وان المشروعات مستدامة ولا زالت قائمة وينعم المواطنون بمنتجاتها وخدماتها.

٤- أثرت حركة النزوح الناجم عن عدم الاستقرار السياسي والنزاعات في بعض المناطق والاقاليم على المحليتان بطريق سالبة وذلك بالضغط وزيادة الطلب على بعض الخدمات وفرص العمل.

٥- تجنباً لتوقف عمليات التنمية حافظت المحليتان على قوة النسيج الاجتماعي من التفكك بانتهاج التعايش السلمي واحترام الآخر وحسن إدارة التنوع وبالتوزيع العادل للخدمات والفرص.

ثانياً: التوصيات: أوصت الدراسة بالآتي:

١- نبذ العنف وإرساء دعائم السلام والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للتنمية وترشيد الخطط.

٢- تفعيل دور المؤسسية وتوظيف الطاقات نحو الانتاج والانتاجية والبناء والمساواة وعدم التميز السلبي بين أفراد المجتمع والاستعانة بقدرات وطاقة الشباب وتمكين المرأة وحفظ حقوق الانسان في الحرية والعيش الكريم واستخدام الوسائل العلمية في ترسيخ السلام الاجتماعي الذي يعني غياب كل مظاهر العنف والقهر والخوف في المجتمع.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القران الكريم.

ثانياً: السنة النبوية الشريفة.

الكتب باللغة العربية:

١. أبو القاسم قور، ٢٠١٠م ، مقدمة في دراسات السلام والنزاعات، مكتبة الابتار ، العراق.

٢. احمد أبو العلام، ٢٠٠٥م ، تطور دور مجلس الامن في حفظ السلام والأمن الدوليين، دار الكتب القانونية ، الأردن.

٣. بودون ريمو، (ترجمة وهبه السر)٢٠٠٧م المطول في علم الاجتماعي، ج١، الهيئة العامة للمكاتب ، دمشق.

٤. الجامع الصحيح، بن اسماعيل أبو عبد الله، (بيروت: دار بن كثير اليمامه،١٤٠٧هـ ١٩٨٧م)، المعجم الوسيط، ٢٠٠٤.

٥. جيهان أحمد عثمان حسين، ١٩٦٥م ، مبادئ مفاهيم السلام في الإسلام، دار الكتاب، بيروت.

٦. حربي محمد موسى، ١٩٩٣م – ١٩٩٧م ، مقدمة التخطيط الاقتصادي، دار الكرمل .

٧. حربي محمد عريقات، ١٩٩٣م ، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، مكتبة العمانية ، عمان.

٨. حمدية زهران، ١٩٩٥م ، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس ، القاهرة.

٩. خالد الأمين عبد الله، ١٩٩٨١م ، أصول المحاسبة، الجامعة الاردنية، الاردن.

١٠. طه عبد الله منصور، عبد العظيم محمد مصطفى، ١٩٩٥م، اقتصاديات التنمية، الرياض، السعودية.

١١. عبد الحي القاسم، عمر إدريس الصادق، ٢٠١٤م ، دعائم السلام الاجتماعي في الأسرة المسلمة، مكتبة الإيثار ، القاهرة

١٢. عبد المجيد نافع، أبريل ٢٠٢٠م ، العلوم الاجتماعية، دار الفكر العربي، العراق.

١٣. عبد الهادي أبو طالب، ١٩٨١م النظم السياسية العلمية المعاصرة، دار الكتاب، الدار البيضاء.

١٤. عصام عمر مندور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، جامعة كفرة الشيخ، الإسكندرية.

١٥. قاسم الصراف، اتجاهات المعلمين المتعلمين، ١٩٩٥م ، نحو مفهوم السلام في كتاب ثقافة الحرب الى ثقافة السلام ، الجمعية الكويتية لتقديم الطفولة العربية، الكتاب السنوي الحادي عشر ، الكويت.

١٦. محمد أحمد عبد الغفار، ٢٠٠٣م ، فض النزاعات، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر.

١٧. محمد حسن حسني، محمود حامد محمود عبد الرازق، ٢٠١٦م ، التنمية الاقتصادية، الرياض، السعودية.

١٨. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علاي الليثي، ٢٠٠٠م ، التنمية الاقتصادية ، دار الجامعة الاسكندرية، مصر .

١٩. مفهوم ثقافة السلام، أبو القاسم حامد، حوار المتمدن: https ://goo l/vw/oh

٢٠. مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي www.startimes .com

٢١. مهدي أحمد محمد، ٢٠١٠ ، مركز ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان، دار الفكر العربي، العراق.

الرسائل الجامعية والمجلات العلمية المواقع الالكترونية:

١. أحمد عمر حاوي، ٢٠٠٧م ، السلام، مركز البحوث والدراسات بالسودان، المركز العالمي للدراسات الافريقية، الخرطوم.

٢. ايناس المشيشي، ب ت ، دور التنشئة الاجتماعية في نشر قيم التسامح.

٣. فتح العليم ابراهيم، ٢٠١٤م ، دراسات في التنمية الاقتصادية ، الخرطوم.

٤. النسيم شوقار ادم، ٢٠٠٩م ، عوائق التنمية الاقتصادية في السودان دراسة حالة ولاية النيل الأزرق، ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا.

٥. زيادة الصمادي، ٢٠٠٥م، حل النزاعات، برنامج دراسات السلام الدولي للأمم المتحدة.

٦. سهام الدين خيري، العولمة الاقتصادية ومتطلبات التنمية في الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية.

٧. محمد صقر، محمد مندوب وآخرون، ٢٠٠٥م ، واقع وافاق السياسات المالية في البلدان النامية ، مجلة جامعه تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٧) العدد ٣٠ ،٢٠٠٥.

٨. https//www.dorar-aliva

٩. www. wikipedia.org .